

يسقط شيء من المهر لاستقرار بالدخول وان كان
الزوج ولد على العظمه فارتد نفي النكاح في الحال
ولو كان بعد الدخول لانه لا يقبل عوده واذا اسلم
زوج الكايبه فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول
او بعد ولو اسلمت زوجته قبل الدخول نفي العقد
ولا مهر وان كان بعد الدخول وقف النفي على الفناء
العقد وقيل ان كان الزوج بشرط الذم كان نكاحه
باقيا غير انه لا يمكن من الدخول عليها الا بالزواج
بها بارا والاو لا يشبهه واما غير الكايبين فاسلام
احد الزوجين موجب لانقضاء العقد في الحال ان
كان قبل الدخول وان كان بعد وقف على انقضاء
العقد ولو اسلمت زوجته الذي لا يقبل منها من
مطل الكفر وقع النفي في الحال ولو عادت اليها
وهو مسلم على انه لا يقبل منها الا الاسلام واذا اسلم
الذي على الكفر من اربع من المنكوحات بالعقد للذي
استدام اربع من الحر او اربع من حرتين ولو كان
عبد استدام حرتين او حرة وامتنين وفارق سائرهن
ولو لم يزد عددهن على القدر المحلل كان عقدهن
ثابتا وليس للمسلم اجبار زوجته الذمية على الغسل

لا يستمتع

لان الاستمتاع ممكن من دونيه ولو انقضت بما يمنع الا
كالنكاح الغالب وطول الاطعام المنفرد كان له الزاها
بازائه وله منها من المخرج الى الكايبين والبيع كاله
سهم من المخرج من منزله وكذا الوصية من شرب
المخمر واكل الخنزير واستعمال الخبائث **الفصل الثاني**
في كيفية الاختيار وهو اما بالقول الدال على الامساك
كقوله اخترتك او اسكنك وما اشبهه ولو رتب
الاختيار ثبت عقد الاربع الاول واندفع البواقي
ولو قال المازاد على الاربع اخترت فراقك اندفع
ونكح البواقي ولو قال لواحدة طلقك صح
نكاحها وطلقت وكانت من الاربع ولو طلق اربعها
اندفع البواقي ورتب نكاح المطلقات ثم طلقن
بالطلاق لانه لا يواجه به الا الزوجه اذ موضوعه
ازالة قيد النكاح والظهار والايلاء ليس لهما دلالة
على الاختيار لانه قد يواجه به غير الزوجه واما
الفعل فنقل ان يطا اذ ظاهره الاختيار ولو وطئ
اربع اثبت عقدهن واندفع البواقي ولو قبل المهر
شبهه يمكن ان يقال هو اختيار كما هو رجوعه في حق
المطلقة وهو يشك بما ينطق اليه من الاحتمال